المملكة المغربية
وزارة العدل
الديوان
دورية عدد: 16س2

09 أبريل 2009

من وزير العدل

إلى السادة:

- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف**
- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية**
- **الوكلاء العامين للملك بمحاكم الاستئناف**
- **رؤساء المحاكم الابتدائية**
- **وكلاء الملك بالمحاكم الابتدائية**
- **رؤساء المحاكم الإدارية**

الموضوع: التعبئة للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2009.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم أن المشرع عند وضعه لمدونة الانتخابات، وكذا القوانين الأخرى ذات الصلة بها، حرص على أن تتم كل مراحل العمليات الانتخابية بدءا من إعداد اللوائح الانتخابية إلى الإعلان عن النتائج تحت المراقبة الدائمة للقضاء.

وإذا كان هذا الاختيار الذي تبناه المشرع يستمد أساسه من قناعته بأن القضاء هو الملجأ للاحتماء بالقانون، والتمسك بالمشروعية، فإن بلوغ الأهداف التي يروم إليها الكل يتطلب التعبئة الكاملة ليكون القضاء في مستوى الرسالة الملقاة على عاتقه، لأداء أمانة تحقيق العدالة.

إن الكل يتطلع إلى أن تكون الاستحقاقات الانتخابية المقبلة متميزة بشفافيتها، واحترامها والتزامها بالضوابط والقواعد القانونية، ومراعاتها لما يجب أن يسود من نزاهة، ويطبع المشهد الانتخابي بسمات وقيم المواطنة الفاعلة التي تحترم القواعد الديمقراطية، وترضخ لما تفرزه الاختيارات الحرة الواعية للمواطن.

ولذلك، فإنه يجب تعبئة كل الطاقات البشرية ليكون القضاء في مستوى الحدث، لمواكبة

الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بما تتطلبه من حضور دائم، واستعداد كامل، وحرص شديد على سيادة وسمو القانون.

كما يجب إعطاء الشكايات والوشايات ما تستحقه من عناية واهتمام، وإنجاز الأبحاث المطلوبة بالسرعة والفعالية اللازمتين، وحث الشرطة القضائية على التدخل السريع والحضور الفعلي كلما اقتضت ذلك ضرورة البحث سواء لإجراء المعاينات الضرورية أو ضبط المخالفين في حالات التلبس وتقديمهم إلى العدالة.

واعتبارا لما تقدم، وفي إطار التدابير التنظيمية المتخذة من طرف هذه الوزارة من أجل مواكبة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، تم إحداث خلية مركزية لتتبع الانتخابات على صعيد مديرية الشؤون المدنية، وأخرى على صعيد مديرية الشؤون الجنائية والعفو خول لهما ربط الاتصال بالمحاكم المعنية بالطعون الانتخابية والشكايات ذات الصلة مع إعداد تقارير مفصلة بهذا الصدد.

كما أدعوكم لإحداث خلية جهوية على صعيد كل محكمة استئناف وخلية محلية على صعيد كل محكمة ابتدائية ومحكمة إدارية تتولى تجميع المعطيات والبيانات المتعلقة بالطعون والشكايات المعروضة أمامها وتبليغ الخلية المركزية بما تقرر بشأنها في الإبان.

هذا، وتوجد صحبته قائمة بأسماء أعضاء الخلية المركزية ومراجع الاتصال بها.

ونظرا لأهمية الحدث، أهيب بكم إلى اتخاذ ما يتطلبه من ترتيبات، وما يفرضه القانون من إجراءات مع إخبار الوزارة عند الاقتضاء بأية صعوبات. **والسلام**

وزير العدل

عبد الواحد الراضي